قراءة الصحف: المغرب يخسر الملايير بسبب التهريب و"بلوكاج" الأمازيغية في البرلمان

نستهل قراءة الصحف اليومية المغربية، الصادرة يوم الخميس 16 ماي الجاري، منها التي تحدّثت عن "78 في المائة من حالات الفساد في قطاع العقار تهم الارتشاء والتلاعب في الأثمنة" و"ضبط فواتير مزورة بألف مليار"، و"المغرب يخسر 3 ملايير درهم بسبب التهريب".

وتفاصيل أَوْفَى نعرضها لكم في العناوين التالية:

ضبط فواتير مزورة بألف مليار

البداية مع يومية "الصباح"، التي أوردت أن عناصر الجمارك، ضبطت فواتير مزورة تم التصريح بها لدى المصالح الجمركية بقيمة إجمالية تجاوزت ألف مليار سنتيم (10.6 ملايير درهم).

وباشر مراقبو الجمارك تحقيقات مع المسؤولين عليها خلصت إلى إرغامهم على أداء ما يناهز 300 مليار سنتيم (ملياران و900 مليون درهم).

وتمكنت الجمارك من رصد الفواتير المزورة التي تتضمن قيمة أقل من القيم الحقيقية للبضائع المصرح بها، بعد تحليل المعطيات التي تتوفر عليها الجمارك حول الأسعار في الأسواق العالمية من خلال تبادل المعلومات مع نظيراتها في البلدان المستهدفة بالمراقبة، كما تستند الجمارك على مؤشرات التقييم القيمة التي يتم إعدادها بشراكة مع جمعيات مهنية، التي تمد الجمارك بالأسعار الحقيقية المطبقة في مختلف البلدان، وتقود عناصر الجمارك، أيضا، عمليات مراقبة ميدانية في مختلف مناطق المغرب.

الداخلية تعتقل 5000 منصب شغل

وفي موضوع مغاير، أفادت صحيفة "الصباح" أن وزارة الداخلية رفضت التجاوب من ملتمسات رؤساء مجالس، صادقوا عليها في دورات المجالس، القاضية بالإفراج عن تنظيم مباريات من أجل التوظيف، وملء المناصب الشاغرة التي خلفتها المغادرة الطوعية، أو الإحالة على التقاعد.

وجاءت هذه الملتمسات، بعدما ألغت وزارة الداخلية جميع مباريات التوظيف، التي تم الإعلان عن إجرائها من قبل العديد من الجماعات المنتخبة، مع استثناء مجالس الجهات.

وعممت المصالح المركزية لوزارة الداخلية، مذكرة على مختلف الأقاليم والعمالات، توصل بها الولاة والعمال أخيرا، الهدف منها إخبار رؤساء المجالس المنتخبة بالتعليق الفوري لكافة مباريات التوظيف، التي سبق الكشف عنها، ونشرها عبر إعلانات مدفوعة الأجر، أو في السبورات التي تعلق في واجهة الجماعات المحلية.

ويستفاد من معلومات حصلت عليها "الصباح" أن وزارة الداخلية ألزمت، في مذكرتها الاستعجالية، رؤساء المجالس المنتخبة، بالتراجع الفوري عن مباريات التوظيف بالجماعات والبلديات، وإرجاء تنظيمها إلى وقت لاحق، دون تحديده.

غموض يلف مصير الإعفاءات الضريبية في الصحراء ضمن الإصلاح الجبائي

نمر إلى صحيفة "المساء" التي أوردت بأنه في الوقت الذي انطلق وزير الاقتصاد والمالية في أولى الخطوات لتحويل توصيات المناظرة الوطنية للجبايات إلى مشروع قانون إطار، يسود الغموض القرار الذي سيتم اتخاذه بشأن الإعفاءات الضريبية الخاصة بالمناطق الجنوبية للمملكة، والتي كانت موضوع توصيات واضحة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي طالب بضرورة وضع حد لها وتعويضها بنظام ضريبي محفز المناظرة الوطنية للجبايات لم تخرج بتوصيات حاسمة حول هذا الملف، الذي سبق أن أثير بشكل رسمي بمناسبة إعداد النموذج التنموي الجديد للمناطق الجنوبية للمملكة.

هذه الإعفاءات ظل عدد من السياسيين ورجال الأعمال المنتمين إلى المناطق الصحراوية يعتبرونها حقا مكتسبا، علما أن هناك عمليات تهرب الشركات تقوم بتشييد مقراتها الاجتماعية في هذه المناطق من أجل الاستفادة من الإعفاءات الضريبية، في الوقت الذي يتمركز نشاطها الاقتصادي في المناطق الشمالية.

وتستفيد الأقاليم الجنوبية من إعفاءات تشمل الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة، والضريبة الداخلية على الاستهلاك وفق ما كشفه المجلس الاقتصادي في تقريره. ويؤكد المجلس أن غياب المنظورية في النظام الضريبي المعتمد في الأقاليم الجنوبية يمثل عائقا في وجه الاستثمار ويحرم الجماعات من مجموعة من الموارد خاصة الجماعات القروية.

78 في المائة من حالات الفساد في قطاع العقار تهم الارتشاء والتلاعب

ومن نفس الصحفية، نقرأ أن دراسة أنجزتها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة حول مخاطر الرشوة في قطاع التعمير والعقار، كشفت أن أهم الأشكال الرئيسية لظاهرة الفساد، كما حددتها الدراسة، تتمثل في الارتشاء والابتزاز والغش، والمحسوبية، وتحويل الممتلكات والخدمات العمومية.

الدراسة، التي تم تقديم نتائجها صباح يوم الأربعاء 15 ماي في الرباط، أظهرت أن الارتشاء ونسبة ثمن البيع غير المصرح بها بعد أن أهم أشكال الظاهرة انتشارا بنسبة 78 في المائة من الحالات التي تم إحصاؤها.

وإذا كان التشخيص يوضح أن الصورة النمطية السائدة هي أن ظاهرة الرشوة شائعة في قطاع التعمير والعقار، فإن الوزارة تؤكد أن البحث الميداني الذي تم إنجازه يوضح أن العينات من الحالات المعاشة تكشف واقعاً أخرا حيث تم تسجيل فجوة بين الصورة النمطية والواقع.

المغرب يخسر 3 ملايير درهم بسبب التهريب

وإلى يومية "الأحداث المغربية"، التي أوردت أن تقريرا اقتصاديا تداولته مصادر إعلام إسبانية، تضمن نفس المعطيات تقريبا، التي سبق لمسؤول جمركي مغربي سام أن أكدها في لقاء رسمي، لكن بتفاصيل أكثر وأدق عما يخسره الاقتصاد المغربي، نتيجة استمرار عمليات التهريب بالإيقاع الذي هي عليه حاليا عبر باب سبتة ومليلية المحتلتين.

وأوضح التقرير أن نشاط التهريب الحالي عبر «الحمالين» وسيارات الباطيرات يكبد خسارة سنوية للمملكة المغربية تتراوح بين 2000 و3000 مليون درهم (بين 180 و270 مليون يورو)، وأن الحديث عن إنهاء التهريب من المدينتين المحتلتين ستكون له عواقب اقتصادية وخيمة، خاصة على مستوى مدينة سبتة، التي تقدر مداخيل التهريب بالنسبة لها بما يزيد عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي، أي حوالي 1500 مليون.

وكان المغرب قد أشار إلى قرب انتهاء التهريب عبر باب سبتة ومليلية المحتلتين، لكنه لم يتحدث عن إنهاء فوري، بل عبر مراحل، وهو ما جعله يسعى حاليا لتنظيم الدخول والخروج لهاته الفئة من ممتهني التهريب عبر التهريب، والمعروفة بـ«الباطيرات».

الإطاحة بـ5 مسؤولين في قطاع الصحة

ننتقل إلى صحيفة "الأخبار" التي أوردت أن أنس الدكالي، وزير الصحة، يواصل هوايته في التعيين في المناصب العليا، فقد كشفت معطيات رسمية أن الوزير التقدمي أطاح بخمسة مدراء دفعة واحدة معلنا مناصبهم للتباري.

وبحسب المعطيات ذاتها، فإن الدكالي قام بإنهاء مهام مدراء المعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة بكل من مراكش وتطوان والعيون والراشيدية وفاس وبني ملال.

ووفق مصادر من داخل الوزارة، فإنه يسود تخوف لدى أطر الوزارة من أن يلجأ الدكالي للزبونية السياسية للتعيين كما حصل مع مدير الموارد البشرية ومدير الأدوية ومناديب الصحة بالجهات والأقاليم.

فرق برلمانية تتكتم على مصاريف الفنادق

ومن نفس اليومية نقرأ أنه مرت أكثر من سنة على تكليف الفرق البرلمانية بمجلس النواب بالكشف عن المصاريف التي تصرفها لحجز الغرف بفنادق الرباط لضمان حضور البرلمانيين جلسات المؤسسات التشريعية.

وكشفت مصادر مطلعة أن أكثر من مليار سنتيم صرفت على مبيت البرلمانيين منذ تكليف الفرق بتدبير الفنادق دون تقديم كشوفات لمؤسسة البرلمان.

وأضافت المصادر ذاتها أن مئات من الليالي التي حجزت الفرق النيابية تمت تأدية فواتيرها في غياب البرلمانيين، بالإضافة إلى أن بعض ممثلي الأمة حولوا حجوزات الفنادق إلى سياحة يستقدمون فيها ذويهم ويكلفون ميزانية البرلمان مصاريف إضافية لتسديد فواتير الفندقة.

"طنجة تيك" آتية

وفي صحيفة "أخبار اليوم" نقرأ أنه في الوقت الذي يخيم فيه الشك على البيئة الاستثمارية في المغرب، إثر قرار مجموعة "بومباردي" الكندية" مغادرة المملكة، ينتظر أن يصادق المجلس الحكومي، يوم الخميس 16 ماي الجاري، على مشروع مرسوم رقم 1.19,345، المتعلق بإحداث منطقة التصدير الحرة "طنجة تيك".

ويمهد المشروع لاستقرار مجموعة من الشركات، التي تنشط في صناعة السيارات وقطع غيار الطائرات، وهو ما سيخلق العديد من فرص الشغل عاصمة البوغاز.

وكانت شركة "بومباردي" قد أعلنت قبل أيام انسحابها من مواقعها الانتاجية في كل من المغرب وإيرلندا، وتركيزها، في المقابل، على تلك الموجودة في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية.

ورغم تطمينات الحكومة، علمت "أخبار اليوم" أن الخوف والترقب يهيمنان على العاملين في الشركة.

مأزق الأمازيغية في البرلمان

نختم جولتنا الصحفية من نفس اليومية (أخبار اليوم)، التي قالت أنه "في الوقت الذي تستمر فيه أزمة مشروع القانون الإطار الخاص بالتعليم، تفجر خلاف جديد داخل البرلمان، يوم الثلاثاء 14 ماي 2019، وذلك بسبب مشروع قانون تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، حيث وضعت فرق الأغلبية تعديلاتها بعد أشهر من التعثر، قبل أن يعلن الفريق الاستقلالي انسحابه من اللجنة.

وعقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة التعليم والثقافة والاتصال، المكلفة بدراسة مشروع القانون التنظيمي للأمازيغية، اجتماعها يوم الثلاثاء، قبل أن يخرج الفريق الاستقلالي ببيان قال فيه إنه تقدم بتعديلات داخل الآجال القانونية التي حددها مكتب اللجنة منذ 22 يونيو 2018، في الوقت الذي تخلفت فيه الأغلبية النيابية عن تقديم تعديلاتها نتيجة خلافات معلنة بينها حول مشروعي القانونين التنظيميين، الأمر الذي أدى إلى تعطيل المصادقة على هذين النصين التشريعين بالغي الأهمية.